E/CN.6/2010/CRP.5

Distr.: Limited
10 March 2010
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الرابعة والخمسون
١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

موجز الرئيس

١ - نظمت لجنة وضع المرأة، في اجتماعها الرابع الذي عقد في ١ آذار/مارس ٢٠١٠، اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة

الرجاء إعادة الاستعمال

الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وركز اجتماع المائدة المستديرة التفاعلي الرفيع المستوى على تبادل الخبرات الوطنية والدروس المستفادة والممارسات السليمة. ووفر دليل المناقشة (E/CN.6/2010/3) إطارا للحوار التفاعلي.

٢ - نظم اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى في جلستين متوازيتين للسماح بالتفاعل بين المشاركين الكثيري العدد. وترأس الاجتماع، على التوالي، السيد غارن نازاريان، رئيس لجنة وضع المرأة، والسيد سيزار ماريا راغاغليني، الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة. وافتتح النقاش متحدثتان رئيسيتان هما السيدة كارين غرون، وهي خبيرة اقتصاد تشغل منصب أستاذ مقيم في الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة، والسيدة ليديا ألبيزار دوران، المديرة التنفيذية لرابطة حقوق المرأة في التنمية. وتبادل ممثلو الدول الأعضاء معلومات بشأن ما أحرزته بلدانهم من تقدم في تنفيذ منهاج العمل وقدموا اقتراحات بخصوص الخطوات المقبلة. واستجاب الممثلون المدعوون من كيانات الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) والمنظمات غير الحكومية (منظمة إيزيس النسائية للتبادل الثقافي الدولي والمنتدى الدولي لنساء الشعوب الأصلية) وأسهموا في الحوار التفاعلي.

٣ - ويعد التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين أمرا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو هدف أساسي للتنمية في حد ذاته، ووسيلة هامة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين أن الهدفين الثالث والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية معنيان بجنس محدد، فإن جميع الأهداف تنطوي على أبعاد واضحة تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقد أحرز تقدم، لكنه كان بطيئا وغير منتظم. وجدد المشاركون تأكيد التزامهم بتنفيذ منهاج العمل وتحقيق جميع الأهداف على نحو كامل. ولفتوا الانتباه إلى لزوم زيادة تعزيز الروابط بين تنفيذ منهاج العمل والأهداف الإنمائية للألفية. وتحتاج المنظورات الجنسانية إلى مزيد من التوضيح من حيث الصياغة والمعالجة في استراتيجيات تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين الوطني والمحلي. وهناك حاجة إلى وضع آليات وأدوات أفضل لكفالة مساءلة الدول وغيرها من الجهات المعنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع القطاعات.

٤ - ويوفر الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ من أجل استعراض التقدم المحرز في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، فرصة هامة للتأكيد مجددا

على الدور المركزي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - ويؤدي التعليم دورا حاسما في تمكين المرأة والفتيات. وأدت الممارسات السليمة، مثل إلغاء الرسوم المدرسية، إلى تحقيق تقدم مطرد نحو تحقيق الأهداف الدولية في مجال تحسين فرص حصول الفتيات على التعليم، ولا سيما على مستوى التعليم الابتدائي. ومع ذلك، يظل التقدم متفاوتا بين المناطق والبلدان وفي داخلها. ويظل التعليم الثانوي والجامعي حاسما لتوسيع نطاق الفرص على نحو يشمل النساء والفتيات. ويعد التعليم غير النظامي، بما في ذلك برامج التدريب المهني، عنصرا مكملا هاما للتعليم الرسمي. وشدد المشاركون على الحاجة إلى كفالة أن تفضي المكاسب التعليمية للنساء والفتيات إلى فرص عمل أفضل.

٦ - والحق في السلامة الجسدية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، أمر أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للمرأة. ولا تزال المرأة تواجه تحديات صحية يمكن الوقاية منها. وعلى الرغم من أن معدل الوفيات النفاسية في بعض البلدان قد انخفض، فإن هناك تقدما محدودا في مجال الصحة الإنجابية. والهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يرمي إلى تحسين صحة الأم، لا يزال متخلفا عن الركب ويتطلب زيادة الاستثمار على نحو عاجل. ويموت يوميا ما لا يقل عن ٥٠٠ ١ من النساء والمراهقات بسبب مضاعفات الحمل والولادة. ومن الممكن تلافي جميع الوفيات النفاسية تقريبا من خلال مبادرات مثل برامج الأمومة السالمة، والرعاية الصحية المجانية للأمهات، وتوظيف قابلات تتمتعن بالكفاءة، وتوفير رعاية التوليد في الحالات الطارئة. ويجب أن تكون المرأة قادرة على أن تقرر لنفسها فترة المباعدة بين الولادات وعدد الأطفال الذين تريد إنجابهم. ووجود النظم الصحية العاملة بفعالية أمر حيوي لتلبية الاحتياجات الصحية الخاصة للنساء والفتيات. وخلال العقد الأخير، ظل التمويل الموجه لصحة المرأة راكدا. ويقدر أن هناك حاجة إلى ٢٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا لخفض الوفيات النفاسية بقدر ملحوظ، وهو مبلغ يعادل ستة أيام من الإنفاق العسكري العالمي.

٧ - وتظل معدلات الحمل مرتفعة لدى المراهقات بسبب الحمل في سن المراهقة، وممارسات الزواج المبكر وزواج الأطفال في بعض البلدان. وهناك حاجة إلى قوانين وطنية لمنع زواج الأطفال، إلى جانب تدابير أخرى تشمل أنظمة تسجيل الزواج، وخطط حفز تتيح بقاء الفتيات في المدارس، وبرامج لتعبئة المجتمعات المحلية.

٨ - وفي سياق الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية، يظل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين النساء مصدر قلق بالغ. فالشابات أكثر عرضة للعدوى بفيروس

نقص المناعة البشرية، ومعدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بينهن أعلى مما هو عليه لدى الرجال في كثير من البلدان. وتقتضي الحاجة اتخاذ تدابير تكفل حصول المرأة على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية. وتشمل المبادرات الهامة الأخرى التثقيف الجنسي للفتيات والفتيان وبرامج تغيير السلوك.

٩ - ويمثل العنف ضد المرأة عقبة أمام تنفيذ منهاج العمل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وينطوي على قدر كبير من التكاليف الاقتصادية والمعاناة الشخصية. وزادت المبادرات الدولية والوطنية للتصدي العنف ضد المرأة، حيث عزز العديد من البلدان القوانين والسياسات والمؤسسات الهادفة إلى وضع حد للعنف ضد المرأة. وأشاد المشاركون بحملة الأمين العام ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة'' التي عززت زخم الجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة. وتقتضي الحاجة التحرك للتأكد من أن المبادرات الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه شاملة وأنها تنفذ وترصد بشكل كامل، وأنها مستدامة في جميع القطاعات بما في ذلك الصحة والتعليم والعمالة.

١٠ - وتمكين المرأة على الصعيد الاقتصادي أمر أساسي لتنفيذ منهاج العمل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، عوملت منظورات المساواة بين الجنسين بقدر كبير من التجاهل لدى صياغة سياسات الاقتصاد الكلي التي تؤثر بصورة متباينة على كل من النساء والرجال. ومن اللازم إجراء تغيير على الإطار الحالي لسياسات الاقتصاد الكلي والهياكل الاقتصادية من أجل كفالة وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها على قدم المساواة مع الرجل. وينبغي الاهتمام على نحو منتظم بالأولويات والاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات لدى التخطيط للسياسات الاقتصادية وتطويرها وتنفيذها وتقييمها.

١١ - واعتمدت تشريعات وسياسات لزيادة نصيب المرأة في ملكية الأصول المنتجة. ولكن تنفيذها في كثير من البلدان ما زال يجري على نحو غير مناسب بسبب القواعد الاجتماعية والثقافية وعدم معرفة المرأة حقوقها معرفة كافية. ومع أن القروض الصغيرة تظل تشكل استراتيجية هامة للحد من الفقر، فإنها لم تصبح أداة كافية لتمكين المرأة اقتصاديا.

١٢ - ورغم أن الأزمات المالية والاقتصادية تنطوي على آثار تختلف بحسب نوع الجنس، وتلقي بعبء غير متناسب على كاهل النساء ولا سيما الفقيرات منهن، فإنها تمثل أيضا فرصا لتغيير الاستراتيجيات والإجراءات. ومن اللازم أن تراعى الاستجابات للأزمة المالية والاقتصادية، بما في ذلك مجموعات الحوافز، احتياجات وأولويات النساء والفتيات للتأكد من عدم عكس المكاسب التي تحققت على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٣ - ويعتبر وصول المرأة إلى سوق العمل وحصولها على عمل لائق أمرا مهما جدا. وقد اتخذت بلدان كثيرة تدابير في مجالي التشريعات والسياسات للتصدي للتمييز ضد المرأة في سوق العمل. وفي السنوات الأخيرة، زادت فرص حصول المرأة على العمل. غير أن النساء ما زلن يتركزن في الأعمال غير المضمونة والأعمال المنخفضة الأجر التي تتسم بقدر ضئيل من الأمن الوظيفي. ولا تزال حالات الفصل المهني والفجوات في الأجور بين الجنسين قائمة في جميع أرجاء العالم. وانعدام المساواة بين المرأة والرجل في توزيع العمل غير المدفوع الأجر، بما في ذلك تقديم الرعاية، يقيد قدرة المرأة على المشاركة التامة في سوق العمل.

١٤ - وتشكل السياسات المتعلقة بالإجازة الوالدية للمرأة والرجل على السواء جزءا من الممارسات الواعدة الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل ودعم إعادة توزيع العمل غير المدفوع الأجر بين المرأة والرجل. ويمكن أن يؤدي الاستثمار في الهياكل الأساسية، مثل الطاقة والمياه والصرف الصحي ومرافق رعاية الطفل ونظم النقل، إلى تخفيف الأعباء التي تستهلك وقت المرأة، مما يفضي إلى زيادة فرص مشاركتها في سوق العمل. ومن المهم أيضا ضمان حصول المرأة على الوظائف المنشأة حديثا، من قبيل الوظائف الخضراء.

١٥ - وفي العديد من البلدان، كان لتدابير الحماية الاجتماعية مثل نظم التأمين ضد البطالة والتغطية الصحية الشاملة والمعاشات التقاعدية الاجتماعية دور هام في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن تحقيق أهداف من قبيل الحد من الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية. كما تتضمن الممارسات الجيدة والواعدة توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل فئات جرت العادة على استبعادها أو تهميشها، بما فيها فئة خدم المنازل. ومن شأن توفير الضمان الاجتماعي الأساسي للجميع أن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثله في ذلك مثل إنشاء حد أدنى عالمي للحماية الاجتماعية.

١٦ - وتلحق الحروب والكوارث الطبيعية وما يرتبط بها من حالات الأزمات بالنساء والفتيات آثارا تختلف اختلافا جوهريا. ويمكن أن تستفحل جميع أشكال العنف الجنساني، ولا سيما العنف الجنسي، وتتأثر إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وأسباب المعيشة تأثرا شديدا. وتتطلب إجراءات التصدي الفعالة مراعاة أوجه الاختلاف تلك في عمليات تقييم الاحتياجات والتخطيط في أعقاب نزاع مسلح أو أزمة. كما تتطلب مشاركة المرأة وإشراكها على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرارات. وأشار المشاركون إلى عدم الاعتراف باحتياجات المرأة في حالات ما بعد النزاع والأزمات وعدم تمويل تلك الاحتياجات بما فيه الكفاية.

١٧ - ويتيح الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، فرصة هامة لدراسة السبل الكفيلة بمواصلة تعزيز التنفيذ والمساءلة فيما يتعلق بالالتزامات العالمية المرتبطة بالمرأة والسلام والأمن.

١٨ - ولا تزال المواقف القائمة على السلطة الأبوية والقوالب النمطية المتجذرة فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها النساء والرجال داخل الأسرة والمجتمع ترسخ عدم المساواة. وتقوض العادات والتقاليد التمييزية التقدم في مجالات كثيرة تشمل حصول المرأة على الموارد. وأشار المشاركون إلى أهمية الطرق الابتكارية لإشراك قادة المجتمعات المحلية في الجهود المبذولة من أجل القضاء على الممارسات والعادات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة. ولدى تصميم وتخطيط ورصد القوانين والسياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، من المهم التصدي التام لأشكال التمييز والتهميش المتعددة التي لا تزال تواجهها فئات محددة من النساء، بمن فيهن النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية والمسنات والنساء المنتميات إلى الأقليات العرقية والنساء ذوات الإعاقة.

١٩ - وما زال يتعذر التوصل إلى قياس كاف للتقدم المحرز في عدد من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية بسبب قلة البيانات أو انعدامها. واعترف المشاركون باستمرار وجود العديد من الثغرات رغم الجهود المبذولة من أجل تحسين جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن ووضع مؤشرات تراعي الاعتبارات الجنسانية. ووُجه الاهتمام إلى الحاجة إلى زيادة الاستثمار في جمع البيانات وتحليلها.

٢٠ - وأقر المشاركون بأن المساواة بين الجنسين مفيدة اقتصاديا، غير أن الموارد المخصصة لتعزيز تلك المساواة وتمكين المرأة غير كافية. وتشكل الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني أداة هامة لكفالة تعبئة الموارد العامة وإنفاقها، ووضع الحكومات أمام مسؤولياتها إزاء التزاماتها في مجال السياسات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن إعادة توجيه إيرادات الضرائب نحو برامج اجتماعية، من قبيل الصحة والتعليم، تؤدي إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتحفز النمو الاقتصادي والتنمية. وما تقدمه الجهات المانحة من دعم مستدام ويمكن التنبؤ به يظل عنصرا ضروريا من أجل التنفيذ الفعال لمنهاج العمل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - وتعتبر العمليات التشاورية والشراكات المتينة والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات التنفيذية وأعضاء البرلمان والقضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام، أمرا هاما جدا لتحقيق المساواة بين الجنسين. وسلط المشاركون الضوء

على الممارسات السليمة المنطوية على التعاون بين الأجهزة الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين والوزارات التنفيذية والمجتمع المدني، مما أدى إلى تحسن تنفيذ ورصد القوانين والسياسات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٢ - وأشار المشاركون إلى ما للكيان المختلط الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين المقترح إنشاؤه من دور في التنفيذ الفعال لمنهاج العمل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يدافع الكيان الجديد عن اضطلاع المرأة بدور أقوى وحصولها على مجال أوسع للتعبير عن رأيها فيما يتعلق بالحوكمة وتقرير السياسات على الصعيد العالمي. وينبغي أن تكون لذلك الكيان قدرات تنفيذية كبيرة على المستوى القطري، وموارد كثيرة، وأن يخضع لقيادة شخصية لها مكانة سياسية بارزة. وينبغي أن يعزز المساءلة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة، وأن يعزز بدرجة كبيرة قدرة المنظمة على دعم البلدان في تنفيذ الالتزامات لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٣ - وأوصى المشاركون باتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تنفيذ منهاج عمل بيجين وتحقيق الأهداف الإنمائية بوجه تام، تشمل ما يلي:

- إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السياسات والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات الوطنية، بناء على منهاج العمل، لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية
- تعزيز الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة لضمان تحسين الروابط بين ما هو قائم من سياسات وخطط واستراتيجيات لتنفيذ منهاج العمل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- مراجعة جميع القوانين واللوائح والسياسات والممارسات والعادات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، وتعديلها أو إلغاؤها، وفقا للصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيات منظمة العمل الدولية
- تعزيز قدرات الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين لكي تشارك بفعالية في تخطيط جميع السياسات والبرامج والاستراتيجيات ووضعها وتنفيذها وتقييمها، وكذلك في جمع البيانات وتحليلها
- تضمين التعدادات الوطنية واستقصاءات الأسر المعيشية في المستقبل أسئلة تؤدي إلى الحصول على بيانات أفضل مفصلة حسب نوع الجنس والسن ومتغيرات أخرى

- وضع أطر شاملة في مجالي القوانين والسياسات لمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها
- كفالة التزام مجموعات الحوافز الاقتصادية، بما فيها برامج خلق الوظائف العامة، والاستثمارات المتعلقة برفع المستوى التكنولوجي والطاقة الخضراء، بمراعاة الاعتبارات الجنسانية وخلق وظائف للنساء
- توسيع نطاق تدابير الحماية الاجتماعية والقضاء على أوجه عدم المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على التغطية، واستكشاف الفرص الكفيلة بوضع حد أدنى عالمي للحماية الاجتماعية
- إجراء تحليل للإيرادات والنفقات في جميع مجالات السياسة العامة يراعي الاعتبارات الجنسانية، وأخذ نتائج الاستعراض والتقييم في الاعتبار لدى تخطيط الميزانية وتخصيص الموارد وتعبئة الإيرادات
- زيادة تركيز المساعدة الإنمائية وأثرِها، ولا سيما ما يستهدف منها تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.